

sarmad.a@uokerbala.edu.iq

**Measuring and analyzing the impact of
certain fiscal and monetary policy
indicators on curbing domestic public
debt risks in Iraq for the period 2004-
2024**

بحث مستل من رسالة ماجستير

الملخص

طريق الأسلوب الوصفي الذي يقوم على التحليل باستخدام المؤشرات المذكورة وكذلك استخدام الأسلوب الكمي الذي يمثل قياس وتحليل اثر متغيرات السياستين المالية والنقدية على الدين العام الداخلي وذلك باستخدام برنامج (Eviews:12) وتكمن أهمية البحث لكونه يبين مدى أهمية التنسيق بين السياستين واثره على قرارات إدارة الدين العام الداخلي في العراق خلال فترة البحث فضلا عن أهمية المعلومات التي يمكن لصناع القرار الاستفادة منها في صنع السياسات الاقتصادية وامكانية استخدام النتائج لتحسين وتطوير ادارة الدين العام الداخلي في العراق .

these two policies and its impact on domestic public debt management. This is achieved through a descriptive approach based on analysis using the aforementioned indicators, as well as a quantitative approach that measures and analyzes the impact of fiscal and monetary policy variables on domestic public debt using EViews 12 software. The research is significant because it highlights the importance of coordination between these two policies and its influence on domestic public debt management decisions in Iraq during the study period. Furthermore, the information provided is valuable for policymakers in formulating economic policies, and the findings can be used to improve and develop domestic

**قياس وتحليل اثر بعض مؤشرات السياسة المالية
والسياسة النقدية في الحد مخاطر الدين العام الداخلي
في العراق لمدة من 2004-2024**

زهراء خلف عبد الخفاجي

أ.م.د سرمد عبد الجبار الخير الله

جامعة كربلاء – كلية الإدارة والاقتصاد

zahraa.khalaf@s.uokerbala.edu.iq

يعد الدين العام الداخلي احد أدوات السياسة المالية الذي طالما تلجأ له الدولة لسد عجزها المالي او لتغطية النفقات المتزايدة في أوقات معينة مثل الحروب والكوارث الطبيعية ، وقد جاء في هذا البحث ليحدد ما هو اثر مؤشرات السياستين المالية والنقدية المتمثلة بالإنفاق العام ، الإيرادات العامة وحجم السيولة المحلية والائتمان المصرفي بالإضافة الى مؤشر الناتج المحلي الإجمالي على الدين العام الداخلي خلال فترة البحث (2004-2024) ويسعى البحث من خلال التأطير النظري والمفاهيمي للدين العام الداخلي والسياستين المالية والنقدية ان يبين دور واهمية التنسيق بين هاتين السياستين وانعكاسه على إدارة الدين العام الداخلي عن

Abstract

Domestic public debt is a fiscal policy tool frequently used by governments to address budget deficits or cover increased expenditures during times of war and natural disasters. This research aims to determine the impact of key fiscal and monetary policy indicators—namely, public spending, public revenues, domestic liquidity, bank credit, and GDP—on domestic public debt during the study period (2004-2024). Through a theoretical and conceptual framework of domestic public debt and fiscal and monetary policies, the research seeks to demonstrate the role and importance of coordination between

liquidity and domestic public debt. The study also reached a set of recommendations, the most important of which is the need to work on the coordination between fiscal and monetary policies, because its absence or weakness leads to confusion or weakness in decisions to manage domestic public debt, which is reflected negatively on the economic situation of the country.

على الموارد المالية ، لذا يتوجب على الحكومة ان تتبنى سياسة رشيدة في كيفية إدارة الدين العام الداخلي بما يحقق التوافق بين الاستقرار الاقتصادي ومتطلبات التمويل ، وهنا تجدر الإشارة الى دور كل من السياسة النقدية والسياسة المالية في إدارة الدين العام الداخلي اذ ان السياسة المالية تقوم بتحديد حجم العجز ومستوى الاقتراض ، اما السياسة النقدية فتتولى التحكم بسعر الفائدة وعرض النقد وتنظيم مستوى السيولة ، لذا فالتنسيق الفعال بين هاتين السياستين بمثابة شرط أساسي للكلمات المفتاحية (السياسة المالية ، السياسة النقدية ، الدين العام الداخلي)

للحصول على إدارة مستدامة وكفاءة للدين العام الداخلي بما يقلل من اثاره

الاقتراض الداخلي او الخارجي لسد العجز في الموازنة العامة، وفي ظل هذا فان ضعف التنسيق بين السياستين المالية والنقدية يمكن ان يفاقم مشكلة ادارة الدين الداخلي والتي يمكن ان تنعكس اثاره على كلفة الدين العام بسبب ارتفاع اسعار الفائدة فضلا عن التأثير على مستويات السيولة والائتمان والتضخم والاستثمار لذلك يمكن صياغة المشكلة بالتساؤلات التالية:

1- هل يؤدي ضعف التنسيق بين السياستين المالية والنقدية الى مصاعب في ادارة الدين الداخلي في العراق

public debt management in Iraq. The research reached several results, which were stated in the quantitative aspect, as it showed the existence of an inverse relationship between domestic public debt and gross domestic product, which is consistent with the reality of economic theory, as well as the existence of an inverse relationship between public revenues and domestic public debt. There was no relationship between domestic public debt and bank credit, and there was a relationship between the size of domestic

مقدمة:

يعد الدين العام الداخلي من القضايا المهمة التي واجهت أصحاب القرار الاقتصادي ولا سيما مع زيادة الاعتماد على أدوات الدين العام الداخلي لتغطية عجز الموازنة الناتج عن تقلبات في الإيرادات النفطية التي تمثل النسبة الأكبر والمصدر الرئيسي من الإيرادات العامة في العراق لكون اقتصاد العراق احادي الجانب وان اغلب القطاعات الاقتصادية معطلة لذلك يعد الدين العام بشقيه (الداخلي - والخارجي) من الأدوات المالية التي تلجأ لها الدولة في الكثير من الحالات لتمويل النفقات عندما تواجه عجز في جانب الإيرادات لتغطيتها ، الا ان الافراط في اللجوء للدين العام الداخلي وسوء ادارته ينعكس سلباً على الوضع الاقتصادي وذلك من خلال تأثيره على أسعار الفائدة وحجم السيولة ومستوى التضخم إضافة الى مزاحمة القطاع الخاص في حصوله

اولاً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في توضيح مدى تأثير الدين الداخلي في ضعف او غياب التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لان ذلك ينعكس بشكل مباشر في قرارات إدارة الدين العام الداخلي مما يؤثر سلباً في تقدير حجم الدين الداخلي وعدم توجيهه في نشاطات تضمن استدامته.

ثانياً: مشكلة البحث

ان اعتماد العراق بشكل اساسي وكبير على النفط في تمويل الموازنة العامة وتعرضه لصدمة مستمرة بسبب في الاسعار فضلاً عن التزايد المضطر في النفقات العامة يجعل العراق يلجأ الى تمويل هذا الانفاق عن طريق

الجزء الأول

2- إلى أي مدى يؤثر الدين الداخلي على فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على اسعار الفائدة وتوفير السيولة اللازمة في الاقتصاد

ثالثاً: فرضية البحثان ضعف التنسيق بين السياستين المالية والنقدية يؤدي الى اثار اقتصادية غير مرغوبة طويلة الاجل للدين العام الداخلي لاسيما في ظل الاستمرار في الانفاق التبذيري

رابعاً: حدود البحث

البعد الزمني للدراسة: يتحدد البعد الزمني للبحث من 2004-2024

البعد المكاني: البعد المكاني للبحث هو الاقتصاد العراقي

خامساً: هدف البحث

1- تحليل حجم وتطور الدين العام الداخلي في العراق للفترة من 2004-2024.

المبحث الأول: الاطار النظري للسياستين المالية والنقدية والتنسيق بينهما والدين العام الداخلي

أولاً: مفهوم السياسة المالية

شهدت السياسة المالية تطوراً كبيراً في ثلاثينيات القرن العشرين على يد الاقتصادي (جون مانبرد كينز) بعد ازمة الكساد العظيم الذي حدثت مابين (1929-1933) حيث دعا الى ضرورت تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية (1) **وتعرف السياسة المالية** "بأنها مجموعة الاساليب و القواعد والاجراءات والتدابير التي تتبناها الدولة الادارة النشاط المالي بكفاءة عالية وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أي لم تقتصر على تحقيق هدف تمويلي فقط بل اصبحت تهدف إلى تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية". (2)

2- تحديد التفاعل بين السياسة المالية باعتبارها الجهة المصدرة للدين العام الداخلي والسياسة النقدية التي تكون مسؤولة عن مدى استقرار مستويات السيولة.

3- قياس مدى تأثير التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في تخفيف عبء الدين العام الداخلي وتجنب إثر المزاحمة.

سادساً: هيكلة البحث

تم تقسم البحث الى ثلاثة مباحث يتناول المبحث الأول الاطار النظري للسياستين المالية والنقدية والتنسيق بينهما والدين العام الداخلي اما المبحث الثاني فتناول تطور حجم الدين الداخلي في العراق للمدة من 2004-2024 اما المبحث الثالث قياس وتحليل اثر بعض مؤشرات السياستين المالية والنقدية على الدين العام الداخلي واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

وعرفها (colander) "بانها التدخل المباشر والمتعمد من السلطات المالية للتاثير على مستوى الأنشطة الاقتصادية بالشكل الذي يؤثر على مستويات الناتج القومي والدخل والاستخدام وذلك عن طريق استخدام الأدوات المالية المتمثلة بالإيرادات العامة والنفقات العامة" (3)

ثانياً: اهداف السياسة المالية

1- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** ويتم ذلك عن طريق قيام الدولة بتوجيه أدوات السياسة المالية ومنها الانفاق العام لدعم قطاعات معينة والتركيز على تنمية الموارد البشرية مثل التدريب والتعليم وتطوير البنى التحتية وتستخدم لذلك الضريبي لرفع الكفاءة الاقتصادية لذا أصبحت السياسة المالية احد الأدوات المهمة في تحقيق التوازن

2- عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، المكتبة العالمية للكتب الجامعية، لبنان بدون تاريخ، ص33

³ Dived C. colander-Macroeconomics, sixth edition, Pearson, 2010, P260

¹ عبدالله عيسى عايد، اثر السياسة المالية والنقدية على الاستثمار الخاص في الأردن للفترة (1980-2009)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة مؤتة، عمادة الدراسات العليا، 2011، ص7.

الحل الأول

الانفاق نحو التعليم والصحة وتقليل الهدر المالي عن طريق الاعتماد على الاستخدام الرشيد للموارد المالية.

3- تحقيق العدالة الاقتصادية: ويتم ذلك من خلال العمل على تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات وذلك عن طريق الاعتماد على الضرائب التصاعدية المباشرة على الدخل وهذا النوع من الضرائب تكون نسبة مساهمة ذوي الدخل المرتفعة فيها كبيرة وتوجيه حصيلة تلك الضرائب لدعم أصحاب الدخل المحدودة من خلال النفقات التحويلية الاجتماعية (6)

الاقتصادي (4) أو عكس ذلك قد تكون سبب في حدوث اختلالات داخلية إذا استخدمت بطريقة لا تتوافق مع الواقع الاقتصادي للبلد إذ يعد ترشيد الانفاق من اهم اهداف السياسة المالية لما لها تأثير فعال في النشاط الاقتصادي.

2- تحقيق الاستخدام الامثل للموارد: ويتم ذلك عن طريق الاستراتيجيات السياسية المالية وذلك من خلال توجيه الموارد الاقتصادية نحو القطاعات الاقتصادية ذات الإنتاجية العالية لتحقيق عوائد مالية (5) وكذلك توجيه

ثالثاً: السياسة النقدية

2- تحقيق الاستخدام الكامل: ان اغلب دول العالم تسعى لتحقيق الاستخدام الكامل لأنه يمثل أحد أهداف السياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة النقدية بشكل خاص لذلك على السلطات النقدية أن تتخذ كافة الاجراءات اللازمة لعزل الاقتصاد عن البطالة (9)

3- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: وتستطيع، السياسة النقدية المساهمة في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات وذلك من خلال قيام البنوك المركزية من رفع في سعر الخصم الذي بدوره يؤدي إلى رفع سعر الفائدة في البنوك التجارية، وبالتالي التقليل من النقود الائتمانية، وهذا يؤدي الى خفض الأسعار المحلية والذي بدوره يؤدي الى زيادة الصادرات ودخول العملة الأجنبية مما يعالج مسالة العجز في ميزان المدفوعات (10)

خامساً: مفهوم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

يعد مفهوم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في إطار إدارة الدين العام الداخلي إلى التفاهم المشترك من قبل القائمين على إدارة الدين العام الداخلي والسلطتين النقدية والمالية، واهداف تلك السياسات ، و يعرف

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، حيث تستخدمها الدول الى جانب السياسات الأخرى، كالسياسة التجارية و المالية وسياسة الأجور والأسعار و النمو والتشغيل

التعريف الآخر للسياسة النقدية : "هي عبارة مجموعة من الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المسؤولة عن شؤون الائتمان و النقد الإحداث تأثيرات في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية المحيطة والهدف من ذلك هو التأثير حقن الاقتصاد بتيار نقدي أو امتصاص السيولة الزائدة" (7)

رابعاً: اهداف السياسة النقدية

1- تحقيق الاستقرار في مستوى العام للأسعار : يعتبر تحقيق الاستقرار في مستوى العام للأسعار (8) هو من أهم أهداف السياسة النقدية حيث يتم ذلك عن طريق تحقيق التوازن بين معدل نمو الناتج الإجمالي و الإصدار النقدي

⁴ William D.Nordhaus:PAUL

A.Samuelson,Nineteenth Edition,Mcgraw Hill,UK,2010,p.13.

⁵ حيدر يونس الموسوي الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، ط 1، 2016، ص19.

⁶ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص227.

⁷ سيد طه بدوي، مقدمة في النقود والبنوك دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005، ص112.

⁸ علي كنعان، "النقود والصيرفة والسياسة النقدية"، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2012، ص379.

⁹ حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة خضير بسكرة، 2015-2016، ص49-50.

¹⁰ عبد الحميد عبد المطلب، "السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي"، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 2013، ص102.

الجزء الأول

التنسيق بين السياستين المالية والنقدية" هو الآلية التي يتم من خلالها التفاوض بين سلطتين تتمتع كل منهما باستقلالها عن الأخرى ، الحكومة و البنك المركزي ، وذلك بغية تحقيق أفضل النتائج المرجوة من كليهما وإيجاد الإطار الملائم لتفعيل أداء كلنا السلطتين".⁽¹¹⁾

وعرف كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التنسيق بين السياستين المالية والنقدية" انه تماثل مفهوم واهداف إدارة الدين العام والسياسة النقدية والمالية لدى القائمين على ادارة الدين العام والبنك المركزي ووزارة المالية بسبب الاعتماد المتبادل على ما يستخدمون من أدوات مختلفة للسياسة".⁽¹²⁾

سادساً: أنواع التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

هناك أنواع للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية وسوف نبين كل نوع وانعكاس أثره على الدين العام الداخلي

- 1- سياسة مالية توسعية مع سياسة نقدية انكماشية: تتمثل السياسة المالية التوسعية في تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي أو كليهما معاً، وهذه السياسة تؤدي إلى خلق ضغوط تضخمية ملموسة. و لتخفيف أو مواجهة هذه الضغوط ، تتبع الحكومة سياسة نقدية انكماشية عن طريق تخفيض عرض النقد مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي انخفاض الاستثمارات ومن ثم انخفاض الناتج المحلي فاذا كان الأثر الانكماشى للسياسة النقدية اكبر من الأثر التوسعي للسياسة المالية، فإنه يؤدي الى الكساد، اما اثر هذا النوع من التنسيق على الدين العام الداخلي ، فالسياسة المالية التوسعية تقود الى العجز المالي مما يدفع الدولة الى الدين الداخلي مما يؤدي الى زيادة حجم الدين ومن جهة أخرى فالسياسة النقدية الانكماشية تؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة ويؤدي ذلك الى زيادة كلفة تمويل الدين ويضيق الخناق امام الدولة ويحد من قدرتها على تنفيذ سياسة توسعية مستقبلية.
- 2- سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية توسعية: تتمثل السياسة المالية الانكماشية في تخفيض الإنفاق الحكومي

أو رفع الضرائب أو الجمع بينهما معاً، ولمعالجة الآثار الانكماشية لهذه السياسة ومنع انزلاق الاقتصاد في الكساد، تلجأ الدولة إلى اتباع سياسة نقدية توسعية الهدف منها مواجهة هذه الظاهرة من خلال زيادة عرض النقد وخفض أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى تحفيز الاستثمار ومن ثم ارتفاع الناتج المحلي اما اثر هذه السياسة على الدين الداخلي عندما تقوم الدولة بتخفيض إنفاقها أو ترفع الضرائب، أي سياسة مالية انكماشية فإن العجز في الموازنة العامة يتراجع، وقد يكون أحياناً فائض في الموازنة، مما يقلل حاجة الدولة إلى الدين الداخلي.

وبالتالي، مما يجعل حجم الدين منخفض ومستقر عند مستويات معينة اما اثر السياسة النقدية التوسعية تؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة بسبب زيادة عرض النقد وهذا من شأنه يقلل تكلفة الدين الحكومي ويكون من السهل على الحكومة إعادة تمويل ديونها، الا ان هذه السياسة قد تؤدي في بعض الحالات إلى زيادة السيولة مما يشجع الدولة على الدين الداخلي من الجهاز المصرفي المحلي بدلاً من تمويل الإنفاق من الإيرادات، فيرتفع الدين الداخلي على المدى الطويل إذا لم يتم ضبطه عن طريق السياسة المالية.⁽¹³⁾

- 3- سياسة نقدية توسعية مع سياسة مالية توسعية : ويقصد بالسياسة النقدية التوسعية زيادة المعروض النقدي وهذه الزيادة تؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة مع التوسع بالجانب المالي هذا بدوره يؤدي الى زيادة فرص العمل وزيادة الدخل اما اثر هذا النوع من التنسيق على الدين العام الداخلي، يتمثل بزيادة الدين والعجز المالي لان زيادة الانفاق تؤدي الى عجز في الموازنة ، ولسد هذا العجز تلجأ الدولة الى الدين الداخلي، وفي الوقت نفسه انخفاض تكلفة الدين الداخلي مؤقتاً بسبب التوسع النقدي، لكن في بعض الأحيان يؤدي ذلك الى انعدام الثقة وارتفاع معدلات التضخم ، بسبب زيادة الانفاق مع ضخ السيولة مما يؤدي ذلك الى ارتفاع أسعار الفائدة مستقبلاً على المدى المتوسط والبعيد.⁽¹⁴⁾

12- صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المبادئ التوجيهية

لإدارة الدين العام ،2001،ص14

13-خديجة الاعسر ، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب

المصرية، القاهرة،2016،ص275-276.

14- نزار كاظم الخيكاني ، حيدر يونس الموسوي ، السياسات

الاقتصادية الاطار العام واثرها في السوق المالي ومتغيرات

11- مصطفى شكري نعمان، ممدوح عطا الله فيحان ،قياس

وتحليل درجة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في العراق

واثره على الدين العام للمدة 2004-2019،مجلة جامعة الانبار

للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد15، العدد 1،لسنة 2023،

472.

المتزايدة وقصور جانب الإيرادات عن تغطية هذه النفقات خصوصاً في أوقات الانكماش الاقتصادي حيث تعتمد الدولة على خفض معدل الضرائب أو زيادة الانفاق لتحريك عجلة الاقتصاد، بالإضافة الى مساهمته في تحقيق التوازن الاقتصادي والنمو ويمكن للسياسة النقدية من خلاله توسيع السيولة عن طريق قيام البنك المركزي بحيازة أوراق دين حكومية أو تقييد السيولة ببيع هذه الأوراق الى المصارف الأخرى⁽¹⁶⁾. و يعرف الدين الداخلي " هو الدين الذي يتم الاكتتاب به داخل الحدود الجغرافية للدولة، بمعنى أنه الدين الذي يتم إصداره وتغطيته في الوسائل الوطنية للدولة المستدينة ويكون بالعملة المحلية للبلد"⁽¹⁷⁾ كما يمكن تعريفه على أنه: "الأموال المقترضة من مصدر داخلي ويكون الهدف منه تمويل الإنفاق العام (النفقات الحكومية) عن طريق إصدار الأوراق المالية الحكومية أو سندات الدين الحكومية قبل التزام الحكومة في إعادة التسديد مع دفع الفوائد المترتبة عليه في تاريخ محدد "⁽¹⁸⁾

وإن كان في الحقيقة له نفس الآثار غير المباشرة للضريبة .

2- تمويل مشروعات البنية الأساسية قد تلجأ الحكومة إلى الدين العام المحلي لتعبئة الموارد اللازمة ، والتي لا تتحملها إيرادات السنة مالية الواحدة كما في حالة شراء معدات انتاجية للمشروعات التجارية التي تديرها الحكومة أو تمويل مشاريع البنى التحتية⁽¹⁹⁾

3 - تعبئة المدخرات القومية وإعادة توزيع مدخرات أفراد المجتمع على نواحي الاقتصاد المختلفة حيث يعد الدين العام الداخلي من الوسائل المعروفة التي كثيراً ما تلجأ إليها الحكومة ، خاصة إذا عجزت السياسة الضريبية

4- سياسة مالية انكماشية مع سياسة نقدية انكماشية : يستخدم هذا النوع من التنسيق لمواجهة معدلات المرتفعة من التضخم عن طريق تخفيض الانفاق أو زيادة الضرائب بالنسبة للسياسة المالية اما السياسة النقدية تتمثل بخفض المعروض النقدي عن طريق ادواتها اما الأثر المترتب على الدين العام الداخلي عند اتباع هذا النوع من التنسيق وهو ارتفاع تكلفة الدين الداخلي الحالي بسبب ارتفاع أسعار الفائدة ، وانخفاض مستويات الدين الداخلي على الأمد القصير بسبب انخفاض الانفاق مما يقلل من العجز المالي.⁽¹⁵⁾

سابعاً: مفهوم الدين الداخلي (The concept of internal debt)

برز مفهوم الدين العام بشقيه (الداخلي والخارجي) بسبب اتساع الدور الاقتصادي للدولة وتدخلها في العديد من الأنشطة الاقتصادية المختلفة وحاجتها لتمويل النفقات

ثامناً: دوافع اللجوء الى الدين الداخلي

هناك دوافع عدة تؤدي بالحكومة الى اللجوء الى الدين العام الداخلي منها الاتي:

1- مبررات مالية تلجأ الحكومة إلى الدين العام الداخلي عادة عندما تعجز موارد الدولة العادية في الموازنة العامة عن تغطية نفقاتها ، وتخشى الحكومة أحياناً من اللجوء الى زيادة الضرائب بشكل مباشر على أموال الأغنياء لسد الثغرة فتضطر إلى استخدام الدين العام الداخلي باعتباره الأسلوب الأسهل في الآثار المباشرة ،

الاقتصاد الكلي ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، الطبعة الثانية ، 2015، ص93.

15- ضياء مجيد ، اقتصاديات أسواق المال، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1997، ص 201-203.

16 احمد بريهي علي ، سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد46، لسنة 2015

17- وليد خالد الشايجي، المدخل إلى المالية العامة الإسلامية،

الطبعة الأولى، دار الفلّس للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص

David N. Hyman, The economic application of public finance from theory to politics, 10th edition, Cengage learning , USA , 2010 , P.430.

Yanis Varoufakis, Public debt: An Illusion of democratic political Economy, 1Edition, Palgrave Macmillan, U.K, London, 2011, P.4.

أكثر أدوات أمانا من حيث المخاطر لأن هناك احتمالية منخفضة للتخلف عن السداد من قبل الجهة المدينة وتعد أداة تمويل الديون قصيرة الأجل حيث تكون أجلها من (ثلاثة أشهر إلى سنة) ولا تدفع الحكومة فائدة عليها، وانما تتبع هذه الأدوات مخصصة عن السعر الاسمي (22) وعندما يحل موعد الاستحقاق، يحصل المستثمر على القيمة بشكل كامل وبذلك فان العائد الذي يحصل عليه المستثمر يمثل الفرق بين قيمة الشراء الاصلية وقيمة الاستحقاق (23).

3- **حوالات الخزينة :** وهي عبارة عن اوراق مالية تصدرها الحكومة وتعتبر احدى ادوات الدين الداخلي القصيرة الأجل، وتكون مدتها بين (شهر او ثلاث اشهر إلى سنة)، الغرض الاساسي من اصدارها هو سد العجز المؤقت في الموازنة الحكومية خلال السنة المالية الناشئة بسبب زيادة النفقات عن الإيرادات ويمثل الفرق بين قيمة شرائها وقيمتها الاسمية هو العائد على الحوالات وذلك لانها تباع باقل من قيمتها الاسمية لذلك تعد حوالات الخزينة احدى ادوات الاستثمار وأحدى وسائل التمويل الداخلي للعجز المالي المؤقت. (24) من صلاحيات ممنوحة للبنك المركزي تم حصر بيع هذه الحوالات بالسلطة النقدية والجهاز المصرفي ككل، فضلاً عن المؤسسات المالية الحكومية، وذلك يعود الى ارتفاع القيمة النقدية للإصدارية الواحدة وكذلك توفير السيولة النقدية العالية لدى المصارف التجارية والبنك المركزي وعدم امكانية القطاع الخاص من استيعاب قيم تلك الحوالات (25) وتم اعتمادها في العراق سنة (1947) استناداً الى قانون الموازنة الاعتيادية ومن الجدير بالذكر تعتبر السندات الحكومية وحوالات الخزينة من اهم أدوات الدين الداخلي المستخدمة في العراق (26).

23- اسراء عماد محمد، ديناميكية الدين العام الداخلي في العراق في ظل تقلبات أسعار النفط العالمية للمدة (2003-2021)، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2023، ص22

24 - عماد محمد علي العاني ، نسرين حسن جوي ، دور حوالات الخزينة على اهم المتغيرات النقدية للمدة (1990-2013) ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد (96)، مجلد (23)، لسنة 2017

25- يوسف حسن يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول ، ط 1، دار التعليم الجامعي ، مصر، 2014

26- عماد محمد علي عبد اللطيف، الدين الحكومي الداخلي واثره في السياسة النقدية (العراق حالة دراسية) ، مجلة المستنصرية

عن تغطية كل مصادر الدخل أو تسريب جزء منها في صورة الاستهلاك الترفي .

5- لأسباب الاقتصادية تلجأ الحكومة إلى الدين العام الداخلي ، لمعالجة ظاهرة التضخم فإنها تقوم بامتصاص جزء من السيولة التي في يد الأفراد عن طريق الدين العام الداخلي " ، وبذلك تقوم بتحويل القوة الشرائية الزائدة من يد أفراد المجتمع إلى الحكومة

تاسعاً: أدوات الدين الداخلي

تتكون أدوات الدين العام الداخلي من السندات حكومية وأدوات خزينة والحوالات المخصصة لدى البنك المركزي والأسواق المالية) وتتم تداول هذه الأدوات في الأسواق المالية حيث تقوم هذه الأسواق بتحديد الأسعار لأدوات الدين العام الداخلي وموعد الاستحقاق وسعر الفائدة اذانه تفصيل الأدوات

1- **السندات الحكومية :** وهي عبارة عن أوراق مالية عادة ما يكون استحقاقها لأكثر من سنة واحدة ، ويتم إصدارها من قبل الحكومة المركزية لأغراض تمويل النفقات العامة (20) وتقوم الحكومة بالاقتراض عن طريق اصدار السندات وبأسعار فائدة معينة وضمن شروط محددة ومدة تسديد ، وتلجأ الحكومة لهذا الاجراء بهدف تغطية النفقات التي لا تستطيع إيراداتها الاعتيادية من تغطيتها ، وعندما تعود الظروف إلى وضعها الطبيعي تقوم الحكومة بتسديد المستحق عليها في السنين القادمة ومعنى ذلك انها سندات طويلة الاجل لذلك يمكن القول أن الأوراق المالية هي أدوات الدين الرئيسية والأكثر قابلية للتسويق وتتوقف فاعلية هذه

الأدوات على ما تملكه الحكومة من أسواق مالية متطورة اما القروض فبحكم تعريفها هي أدوات دين ايضاً (21).

2- **أدوات الخزنة :** هي من أدوات الدين الداخلي الأكثر سيولة من بين جميع أدوات وذلك لكونها الاسرع والاكثر تداولاً كما أنها

20- WB & IMF (2001) Developing Government Bond Markets"" The World Bank, Washington, D.C. 20433. USA & International Monetary Fund, Washington, D.C.

21- Carl-ludwig Holfrerich et.al, Government Debt, causes, Effect and limits, Berlin- Brandenburg Academy of Sciences and Humanities, Vol.76 , Berlin, 2016, P.19.

22 - The Economics of ، Frederic S.Mishkin Money, Banking, and Financial Markets .p28 2016Eleventh Edition ،

-35.0%	4.255	72.721	2013
%123.7	9.52	78.386	2014
%237.6	32.142	100.271	2015
47.4%	47.362	118.286	2016
0.7%	47.678	125.42	2017
-12.3%	41.822	122.332	2018
-8.3%	38.331	68.664	2019
67.6%	64.246	99.069	2020
8.8%	69.912	101.459	2021
-0.6%	69.495	96.745	2022
1.5%	70.557	91.101	2023
17.7%	83.049	101.599	2024

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي لسنوات متفرقة من (2024-2004)

- العمود (1,2,3) بالاعتماد على بيانات البنك المركزي ، وبيانات وزارة المالية

- العمود (3) من اعداد الباحث

السياسة النقدية، حيث أصبح الحفاظ على الاستقرار السعري أكثر صعوبة في ظل تراجع عوائد المصدر الرئيس للتمويل.⁽²⁷⁾

2- الاعوام (من 2014-2017) فإن تصاعد موجة الدين العام الداخلي، فقد بلغ مقداره (9.52) مليار دينار عراقي بمعدل نمو (123.7%) ويرجع السبب في زيادة الدين العام الداخلي هو نتيجة لتعرض العراق الى هجمة من قبل تنظيم داعش الإرهابي وكذلك انخفاض أسعار النفط العالمية التي تزامنت في تلك الفترة إذ ساهمت هذه الديون في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، كما أسهمت في تمويل جهود تحرير الأراضي التي احتلها تنظيم داعش الارهابي وإعادة الحقول النفطية إلى الإنتاج، إلى جانب تحفيز النشاط الاقتصادي في المناطق المحررة،⁽²⁸⁾ اما في عام 2016، 2015، اذ سجلت اعلى نسبة لمعدل نمو الدين

المبحث الثاني: تطور حجم الدين الداخلي في العراق للمدة من 2004-2024

الجدول رقم (1) تطور حجم الدين الداخلي في العراق للمدة من (2024-2004)

السنوات	اجمالي الدين العام (مليار دينار)	الدين العام (مليار)	معدل نمو الدين العام الداخلي (%)
2004	180.421	6.061	
2005	119.833	6.593	8.8%
2006	115.219	5.645	-14.4%
2007	98.063	5.193	-8.0%
2008	80.762	4.455	-14.2%
2009	83.78	8.434	89.3%
2010	75.9	9.18	8.8%
2011	79.128	7.446	-18.9%
2012	73.832	6.547	-12.1%

نلاحظ في الجدول رقم (1) السنوات التي سجل فيها الدين العام الداخلي ارتفاعاً ملحوظاً فهي :

1- الأعوام (2008، 2009، 2010) إذ ارتفع حجم الدين الداخلي من (4.455) مليار دينار في عام 2008 إلى (8.434) مليار دينار في عام 2009 وفي 2010 بلغ الدين العام الداخلي (9.18) مليار و يرجع سبب ارتفاع الدين العام الداخلي بسبب تغير الأوضاع بعد الأزمة المالية العالمية، وكذلك انخفاض أسعار النفط بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية، وانخفاض حجم الإيرادات النفطية في تلك الفترة وقد ترك هذا الانخفاض آثاراً اقتصادية واسعة على الدول المصدرة للنفط، إذ دخلت هذه الدول في حالة من الركود الاقتصادي الحاد، ولا سيما الاقتصادات الريعية التي تعتمد على مصدر دخل أحادي. كما واجهت البنوك المركزية تحديات كبيرة في إدارة

لدراسات العربية و الدولية، جامعة بغداد-كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 39، 2012.

27- البنك المركزي العراقي ، الدور التنموي للبنك المركزي العراقي (المعطيات والاتجاهات) ، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، عدد خاص ، 2018، ص2.

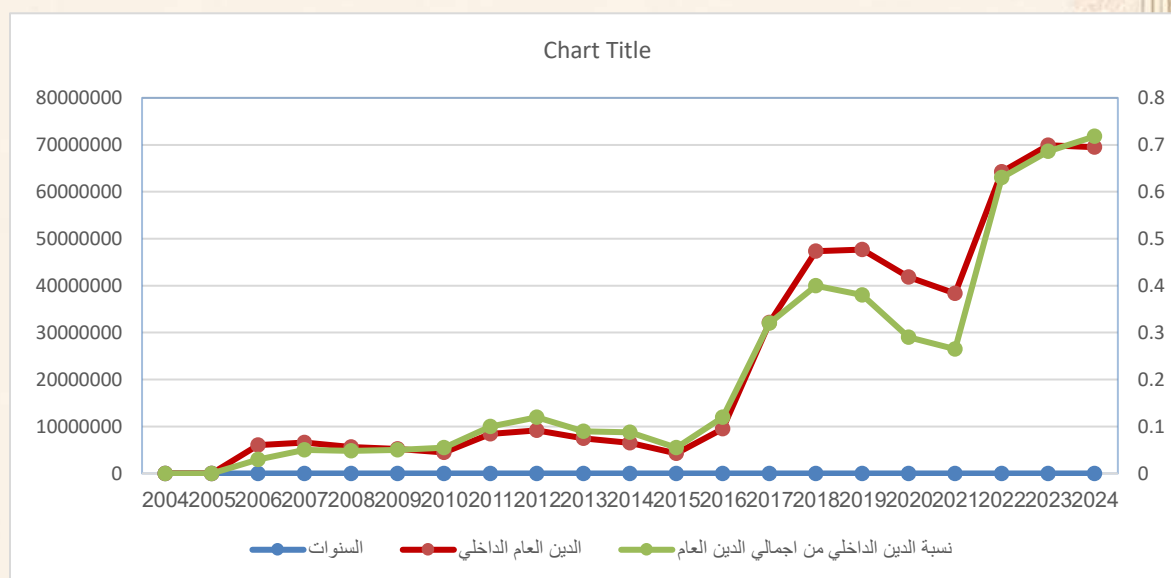
28- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم بحوث الأسواق المالية ، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2012، ص18

، والذي بدوره أدى إلى لجوء الحكومة العراقية الى الدين العام الداخلي لمعالجة عجز الموازنة.⁽³⁰⁾

4- اما في (2022،2023،2024) في عام (2022) حيث سجل الدين العام الداخلي (69,495) مليار دينار عراقي ويعد انخفاضاً ملحوظاً عما كان عليه في عام 2021 ويرجع سبب الانخفاض نتيجة للفوائض المالية التي ساعدت على تسديد جزء الدين كما ساعد ايضاً اقرار قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي رقم (2) في 2022 وكذلك ارتفاع الإيرادات النفطية في تلك السنة،⁽³¹⁾ اما عام 2023 و عام 2024 ارتفع الدين العام الداخلي حيث بلغ مقداره عام 2023 (70.557) مليار دينار عراقي وسبب الارتفاع يعود الى ارتفاع قروض المؤسسات الحكومية

الداخلي خلال فترة البحث في 2015 حيث بلغ مقدار الدين العام الداخلي (32.142) مليار دينار بمعدل نمو (237.63) ويرجع سبب ذلك لزيادة النفقات التشغيلية والمدفوعات التحويلية والاعانات، وانخفاض الانفاق الاستثماري لتغطية عجز الموازنة

3- اما عامي (2020،2021) حيث بلغ مقدار الدين العام الداخلي في 2020 (64.246) مليار دينار عراقي وكذلك في عام (2021) أيضا سجل الدين العام الداخلي ارتفاع حيث بلغ مقداره (69.912) مليار دينار عراقي ويعود السبب في ذلك إلى تعرّض العراق لصدمة جديدة مزدوجة (مالية - صحية) نتيجة لتفشي فايروس كورونا (كوفيد-19) في مختلف بلدان العالم ممّا أدى إلى إغلاق جميع القطاعات الاقتصادية وانخفاض معدلات الطلب العالمي على النفط الخام بشكل حادّ ممّا تسبّب في إنهيار الأسعار إلى دون (20) دولار للبرميل النفط الواحد⁽²⁹⁾



الشكل من اعداد

الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (1)

الشكل يوضح نسبة الدين الداخلي من الدين العام

³⁰ - البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، لعام 2020، ص 49.

³¹ - البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، لعام 2022، ص 44.

²⁹ - منعم حسن علي الفتلاوي ،، قياس وتحليل العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة من 2004-2020، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة كربلاء ، كلية الإدارة والاقتصاد ، لسنة 2023، ص 95

يوضح الجدول ادناه المتغيرات الاقتصادية التي سوف يتم قياسها وتحليلها

الجزء الاول

G	معدل نمو الانفاق العام
PR	معدل نمو الإيرادات العامة
M2	معدل نمو السيولة المحلية
BC	معدل نمو الائتمان المصرفي

المتغيرات الاقتصادية	رمز المتغيرات	تصنيف المتغيرات الاقتصادية
معدل نمو الدين العام الداخلي	PD	متغير تابع
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	GDP	متغيرات مستقلة

$$PD = B_0 + B_1GDP + B_2G + B_3PR + B_4M2 + B_5BC + U_i \dots (2)$$

ويمكن صياغة النموذج أعلاه بصيغة قياسية كما في المعادلة التالية :

$$PD = f(GDP, G, Pr, M2, BC) \dots (1)$$

اولاً: الجدول رقم (2) اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لفيلبس بيرون (PP)

المتغيرات Variables	المستوى At Level			الفرق الأول At First difference		
	A	B	C	A	B	C
PD	-2.8168 *	-2.7007	-2.7359 ***	-7.4096 ***	-7.6373 ***	-7.7713 ***
GDP	-3.8553 ***	-4.1671 **	-3.2312 ***	-12.0658	-12.9015	-10.1128
BC	-2.9096 *	-4.5557 ***	-2.1028 **	-13.4524 ***	-11.1363 ***	-10.3514 ***
M2	-2.6426	-3.2316	-2.5910 **	-7.5411 ***	-7.1363 ***	-7.4236 ***
PR	-7.0612 ***	-10.7544 ***	-7.3448 ***	-15.0568 ***	-14.8985 ***	-14.8704 ***
G	-6.2255 ***	-6.1939 ***	-5.1378 ***	-21.9917 ***	-21.1581 ***	-22.7523 ***
*** معنوي عند 1%، ** معنوي عند 5%، * معنوي عند 10%						

ان من اهم الاختبارات المستخدمة في تحديد سكون السلاسل الزمنية هو اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) وذلك لمعرفة مدى استقراره السلاسل الزمنية اذ تكون السلاسل الزمنية

الجدول أعلاه من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 12)

اختبار جذر الوحدة Unit Root test

وجود قاطع واتجاه عام فقد استقر GDP بدرجة معنوية 5%، اما الائتمان المصرفي BC فقد استقر في حال وجود قاطع بدرجة معنوية 10%، في حال وجود قاطع واتجاه عام استقر بدرجة معنوية 1% واستقر في حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام بدرجة معنوية 5%، اما M2 يتضح انها لم تستقر في حال وجود قاطع وفي حالة وجود قاطع واتجاه عام اما في حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام فقد استقرت بدرجة معنوية 5%، اما PR فقد استقرت في حالة وجود قاطع وفي حالة وجود قاطع واتجاه عام وفي حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام بدرجة معنوية 1%، اما G نلاحظ انه استقر في حالة وجود قاطع وفي حالة وجود قاطع واتجاه عام وعدم وجود قاطع واتجاه عام بدرجة معنوية 1%،

عام بدرجة معنوية 1% وبما ان المتغيرات استقرت عند المستوى وعند الفرق الاول سوف نستخدم نموذج ARDL

مستقرة عند خلوها من مشكلة جذر الوحدة وتكون غير مستقرة عند احتواءها جذر الوحدة، (32)

بعد اجراء اختبار الاستقرارية جذر لفيلبس بيروون يتضح من الجدول رقم (12) ان المتغيرات والتي {PD,GDP,BC,M2,PR,G} قد استقرت عند المستوى وبدرجات معنوية متفاوتة اذ استقر الدين الداخلي PD في حالة وجود قاطع بدرجة معنوية 10% ولم يستقر في حالة وجود قاطع واتجاه عام اما في حالة عدم وجود قاطع واتجاه عام فقد استقر بدرجة معنوية 1%، اما GDP فقد استقر في حالة وجود قاطع وعدم وجود قاطع واتجاه عام بدرجة معنوية 1% اما في حالة

اما عند الفرق الاول يتضح ان كل من المتغيرات الاتية {PD,GDP,BC,M2,PR,G} قد استقرت في حالة وجود قاطع ووجود قاطع واتجاه عام وفي حالة عدم وجود قاطع واتجاه الجدول رقم (3) نتائج برنامج (ARDL) التقدير الاول للنموذج

Variables	Coefficient	Std- Error	t-Statistic	Prob.*
PD(-1)	0.148625	0.148625	6.961111	0.0000
PD(-2)	0.140266	0.140266	-5.071073	0.0000
GDP	0.419920	0.419920	-3.892722	0.0007
GDP(-1)	0.514945	0.514945	3.007637	0.0059
GDP(-2)	0.432328	0.432328	-2.460683	0.0211
M2	0.780352	0.780352	-0.790179	0.4369
M2(-1)	0.779459	0.779459	2.444184	0.0219
BC	0.189760	0.189760	-0.767341	0.4501
PR	0.138524	0.138524	-1.663471	0.1087
PR(-1)	0.118436	0.118436	1.427573	0.1658
G	0.401194	0.401194	-2.017544	0.0545
G(-1)	0.320828	0.320828	-0.195096	0.8469
G(-2)	0.452846	0.452846	-2.040758	0.0520
C	10.17676	10.17676	3.469625	0.0019
R-Squared	0.92			
Adjusted R- Squared	0.89			
F- Statistic	23.54	Durbin-Watson stat		2.03
Prob-(F- Statistic)	0.000000			

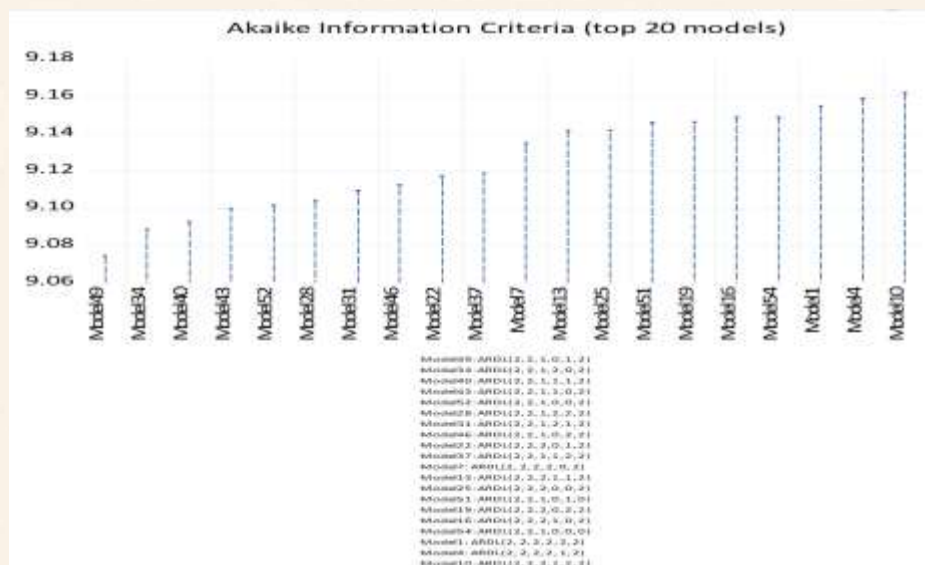
الخطوة الثانية التقدير الاول للنموذج يتضح من الجدول رقم (3) ان قيمة (R-squared) هي (0.92) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر (0.92) من

الجدول رقم (3) من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 12)

³²- Damodar N.Gujarati and Dawn C.Porter , Basic Econometrics , 5th Edition , McGraw-Hill , U.S.A , New York , 2009 , P.22.

اما قيمة (F) المحتسبة فهي (23.54) وعند مستوى معنوية 1%
وذا يدل ان النموذج المقدر معنوي وبذلك نرفض فرضية العدم)
($H_0: b = 0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_0: b \neq 0$)

التغير الحاصل في المتغير التابع والباقي يعود لمتغيرات اخرى
غير داخلة بالنموذج والمتغير العشوائي، كما يتضح ان قيمة
(Adjusted R-squared) المصححة هي (0.89) وهذا
يعني ان المتغيرات المستقل تفسر (0.89) من التغير الحاصل في
المتغير التابع والباقي يعود لمتغيرات أخرى غير داخلة بالنموذج،
3-ثالثا اختبار فترات الابطاء المثلى الشكل رقم(1)



الشكل (1) من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج
(Eviews 12)

يتضح من الشكل البياني (11) أعلاه ان فترات الابطاء
المثلى للنموذج المقدر هي الأولى (2,2,1,0,1,2)
وذلك بالاعتماد على (Akaike)

الجدول رقم (4) نتائج اختبار الحدود (Bound Test) للنموذج
المقدر

Test Stat.	Value	K
F- Stat	4.22	5
Signi.	Bound 1(0)	Bound 1(1)
%10	2.08	3
%5	2.39	3.38
%2.5	2.7	3.73
%1	3.06	4.15

الجدول رقم (4) من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 12)

نلاحظ في الجدول اعلاه ان قيمة (F^*) المحتسبة (4.22) و هي اكبر من القيم الحرجة عند الحد الاعلى بدرجة معنوية 1% وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات التابع والمستقل وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة .

رابعاً : اختبار الحدود (Bound Test) يستخدم هذا الاختبار لمعرفة مدى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات وذلك بالاعتماد لى قيمة (F^*) المحتسبة وبعد اجراء الاختبار الجدول رقم (5) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي للنموذج المقدر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.533489	Prob. F	0.5936
Obs*R-squared	1.729013	Prob. Chi-Square	0.4213

الجدول رقم (5) من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 12)

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة مدى وجود مشكلة عدم تجانس التباين وذلك بالاعتماد على القيم الاحتمالية prob لكل من F^* المحتسبة و chi سكوير واستنادا الى القيم اعلاه في الجدول (6) يتضح ان القيم الاحتمالية لكل من F^* المحتسبة و chi سكوير هي غير معنوية عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني ان النموذج لايعاني من مشكلة عدم ثبات او عدم تجانس التباين .

الجدول رقم (6) نتائج اختبار عدم تجانس

خامساً : تشخيص البواقي

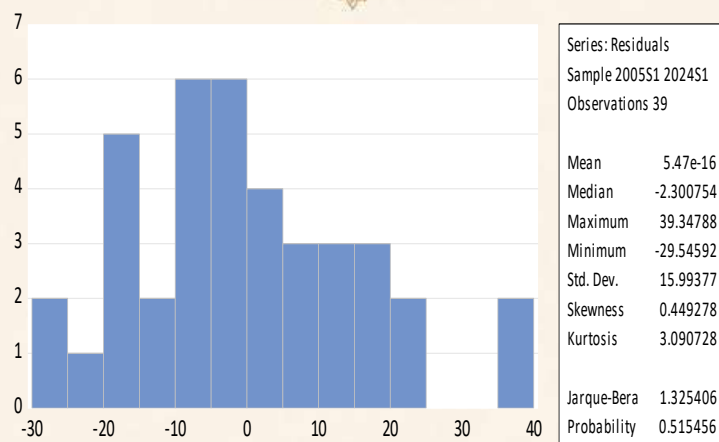
أ- الارتباط التسلسلي بين البواقي يستخدم هذا الاختبار لمعرفة مدى وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي وذلك بالاعتماد على القيم الاحتمالية (prob) لكل من F^* المحتسبة و Chi-Square ويتضح من خلال الجدول (5) اعلاه ان القيم الاحتمالية لكل من F^* المحتسبة و chi سكوير غير معنوية عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي .

ب- اختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.196724	Prob. F	0.3369
Obs*R-squared	14.96000	Prob. Chi-Square	0.3099
Scaled explained SS	6.426137	Prob. Chi-Square	0.9293

الجدول رقم (6) من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 12)

الشكل رقم (2) يوضح التوزيع الطبيعي للنموذج المقدر



المصدر: اعلاه من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 12)

ج- اختبار التوزيع الطبيعي
بعد اجراء اختبار التوزيع الطبيعي تبين ان قيمة المعلمة (Jarque-Bera) هي (1.32) والقيمة المعنوية لهذه المعلمة هي (0.51) وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني ان النموذج يتبع التوزيع الطبيعي للإخطاء العشوائية.

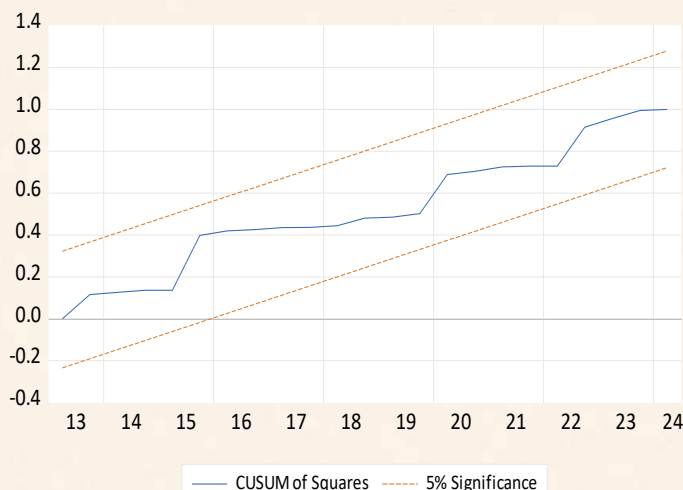
الشكل (3) يوضح الاستقرار الهيكلي للمعالم المقدرة



المصدر: اعلاه من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 12)

يتضح من الشكل البياني (3) أعلاه ان مجموع مربعات البواقي يقع ضمن حدي الخطوط الحرجة وهذا يعني ان المعلمات المقدرة مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل (4) يوضح الاستقرار الهيكلي للمتغيرات الداخلة



المصدر: اعلاه من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 12)

يتضح من الشكل البياني (4) اعلاه ان مجموع تراكم مربعات البواقي تقع ضمن حدي الخطوط الحرجة وهذا يعني ان المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

تقدير معالم الاجل القصير والاجل الطويل ومعلمة
تصحيح الخطأ
أ- الجدول رقم (7) نتائج معالم الاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

Variables	Coefficient	Std- Error	t-Statistic	Prob.*
D(PD(-1))	0.711301	0.113383	6.273433	0.0000
D(GDP)	-1.634632	0.256188	-6.380586	0.0000
D(GDP(-1))	1.063821	0.290389	3.663438	0.0012
D(M2)	-0.616617	0.601522	-1.025095	0.3151
D(PR)	-0.230431	0.094471	-2.439170	0.0222
D(G)	-0.809427	0.206754	-3.914918	0.0006
D(G(-1))	0.924150	0.213631	4.325918	0.0002
CointEq(-1)*	-0.676709	0.111792	-6.053315	0.0000

القائل بأن نمو الاقتصاد يوفر إيرادات أخرى للحكومة ويقلل من حاجتها الماسة للاقتراض المحلي .

اما معلمة الناتج المحلي المتأخر لفترة واحدة $D(GDP(-1))$ ، ترتبط بعلاقة طردية أي زيادة النمو الاقتصادي يؤدي الى التوسع في الانفاق العام مما يؤدي ذلك الى زيادة الدين العام الداخلي بمقدار (1.06) وهو معنوي عند 1% ، اما معلمة M2 فهي غير معنوية أي ان السيولة المحلية يكون اثرها ضعيف على الدين العام الداخلي في الاجل القصير ، اما معلمة الإيرادات العامة PR توضح العلاقة العكسية بينها وبين الدين العام الداخلي أي زيادة الإيرادات تؤدي الى انخفاض الدين العام الداخلي بمقدار (0.23) وهي معنوية عند مستوى 5% وهذا ينطبق تماماً مع النظرية

الجدول اعلاه من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 12) و الجدول رقم

نلاحظ من الجدول رقم (7) ان الدين العام الداخلي لسنة سابقة $(PD(-1))$ معنوي جداً ويفسر ذلك ان زيادة الدين العام لسنة سابقة يؤدي الى زيادة الدين العام الداخلي لسنة الحالية بمقدار (0.71) ويعود السبب في تراكم الدين الداخلي الى الاستمرار في تمويل العجز عن طريقه، اما GDP نلاحظ وجود علاقة عكسية مستقرة ومستمرة عند مستوى معنوية 1% بين المتغير المستقل الناتج المحلي $D(GDP)$ والمتغير التابع الدين الداخلي ، إذ أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي $D(GDP)$ بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الدين الداخلي بمقدار (1.63) ، وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي

1% ونلاحظ ان زيادة الانفاق لسنة سابقة يؤدي الى زيادة الدين العام الداخلي للسنة الحالية بمقدار (0.92) وذلك نتيجة لتمويل العجز المالي عن طريق اللجوء الى أدوات الدين العام الداخلي . اما معلمة تصحيح الخطأ $(CointEq(-1)^*)$ (-0.67) فهي معنوية عند مستوى 1% وتبين ان سرعة التكيف متوسطة وتبين ان الاختلالات يمكن تصحيحها خلال سنة واحدة

الجدول رقم (8) نتائج معالم الاجل الطويل

Variables	Coefficient	Std- Error	t-Statistic	Prob.*
GDP	-1.698936	0.721606	-2.354381	0.0267
M2	1.904101	0.773086	2.462988	0.0210
BC	-0.215174	0.267593	-0.804110	0.4289
PR	-0.090667	0.186018	-0.487408	0.6302
G	-2.654268	0.696404	-3.811389	0.0008
C	52.17828	7.816725	6.675211	0.0000
$52.1783 + EC = PD - (-1.6989 * GDP + 1.9041 * M2 - 0.2152 * BC - 0.0907 * PR - 2.6543 * G)$				

أسعار الفائدة مما يجعل أسعار السندات مرتفعة وذلك للعلاقة العكسية بين أسعار السندات وسعر الفائدة مما يشجع الحكومة على بيع السندات للحصول لتمويل العجز ، اما BC , PR ليس لهن اثر في الاجل الطويل اما G فهو معنوي عند مستوى 1% أي ان العلاقة عكسية بين الانفاق العام والدين الداخلي بالاجل الطويل وذلك يعود لعوامل غير مباشرة متعلقة بتمويل الانفاق غير الدين الداخلي أي عوامل تمويل الانفاق كانت مستقرة في تلك الفترة مما أدى الى ان زيادة الانفاق تؤدي الى انخفاض الدين العام الداخلي، اما معلمة الحد الثابت المتمثلة C فهي (52.17) ومعنوية عند مستوى 1%

3- يرتبط نجاح إدارة الدين العام الداخلي بوجود قطاع مصرفي متطور وكفوء وقادر على توجيه أدوات السياسة النقدية بالشكل الصحيح فالتنسيق بين السياسة المالية والبنك المركزي الذي يمثل السلطة النقدية عن طريق استخدام أدوات الدين قصيرة الاجل يؤدي ذلك الى تحقيق الاستقرار النقدي مما يزيد من فاعلية إدارة الدين الداخلي .

4- أظهرت نتائج اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية ان المتغيرات الاتية (PD, M2, BC, GDP, PR, G) استقرت عند

الاقتصادية أي ان زيادة الإيرادات تكون أداة بديلة عن اللجوء الى الدين العام الداخلي .

اما معلمة الانفاق العام G نلاحظ ان زيادة الانفاق تؤدي الى انخفاض الدين العام الداخلي بمقدار (0.80) وهو معنوي عند مستوى 1% وهذا يمكن تفسيره ان الانفاق قد تم توجيهه الى نشاطات تحقق إيرادات للدولة مما أدى الى إمكانية انخفاض الدين العام الداخلي اما معلمة $(G(-1))$ فهي معنوية أيضا عند مستوى

ب- تقدير معالم الاجل الطويل

الجدول اعلاه من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 12) و الجدول رقم

يتضح من الجدول رقم (8) وجود علاقة معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والدين العام الداخلي في الاجل الطويل أي زيادة الناتج المحلي تؤدي الى انخفاض الدين العام الداخلي بمقدار (1.69) وهذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية فزيادة النمو تؤدي الى زيادة الإيرادات العامة مما يقلل من اللجوء الى الدين العام الداخلي ، اما معلمة M2 فهي أيضا معنوية عند مستوى 5% أي زيادة السيولة المحلية تؤدي الى زيادة الدين العام الداخلي بمقدار (1.90) أي ارتفاع السيولة لدى المصارف تزيد من قدرتها على تقديم القروض للدولة كما ان زيادة السيولة يؤدي الى انخفاض

الاستنتاجات

1- اثبتت الدراسة صحة الفرضية القائلة بان ضعف التنسيق بين السياستين أدى الى زيادة المديونية بشكل عام والدين الداخلي على وجه الخصوص نتيجة عدم استغلال الموارد المالية المتاحة للسياستين بشكل امثل .

2- ضعف استراتيجيات إدارة الدين العام سواء (الداخلي او الخارجي) في العراق وذلك نتيجة لغياب استراتيجية مستقلة و متكاملة .

الجزء الأول

المستوى، وعند الفرق الأول وبذلك خلوها من مشكلة الانحدار

5- اظهر اختبار الحدود (Bound Test) وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

مصادر البحث :

أولاً: المصادر العربية

6- كان للناتج المحلي الإجمالي (GDP) اثر معنوي على الدين العام الداخلي في الاجلين القصير والاجل الطويل وهذا بين اثر الناتج في تحديد مدى استدامة الدين

التوصيات

1- العمل على وضع استراتيجية مستقلة لإدارة الدين العام الداخلي مع ضرورة تحديد اهداف إدارة الدين والتي تمثل تخفيض تكلفة الدين ومخاطره

2- تعزيز مؤشرات الاستدامة من خلال مراقبة مؤشرات نسبة الدين للناتج، اجل الاستحقاق، خدمة الدين

1- الاعسر، خديجة ، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2016، ص 275-276.

2- بدوي، سيد طه ، مقدمة في النقود والبنوك دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005،

3- الخبكاني، نزار كاظم ، حيدر يونس الموسوي ، السياسات الاقتصادية الاطار العام واثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، الطبعة الثانية ، 2015،

4- سمية، حاجي ، دور السياسة النقدية في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة خضير بسكرة، 2015-2016،

5- الشايجي، وليد خالد ، المدخل إلى المالية العامة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفلّس للنشر والتوزيع، عمان، 2005

6- العاني، عماد محمد علي ، نسرين حسن جوشي ، دور حولات الخزينة على اهم المتغيرات النقدية للمدة (1990-2013) ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد (96)، مجلد (23)، لسنة 2017

7- عايد، عبدالله عيسى ، اثر السياسة المالية والنقدية على الاستثمار الخاص في الأردن للفترة (1980-2009)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة -مؤتة، عمادة الدراسات العليا، 2011،

8- عبد اللطيف، عماد محمد علي ، الدين الحكومي الداخلي واثره في السياسة النقدية (العراق حالة دراسية) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية، جامعة بغداد-كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 39، 2012.

9- عبد المطلب، عبد الحميد ، "السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي"، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر، 2013، التقارير والنشرات

3- ضرورة توجيه أموال الدين العام بشقيه سواء الداخلي او الخارجي الى قطاعات ذات إنتاجية عالية مثل الصناعة، الزراعة، تطوير البنى التحتية وذلك من اجل ضمان الحصول على عوائد مستقبلية تساهم في سداد الدين بدلاً من توجيه أموال الدين نحو نفقات تشغيلية.

4- العمل على التنسيق بين البنك المركزي العراقي والسياسة المالية من اجل ضبط السيولة بشكل يباعد اثر مزاحمة القطاع الخاص والمخاطر على الائتمان

5- وضع الية تعمل على زيادة الاستفادة من الإيرادات النفطية وذلك لأنها تشكل النسبة الأكبر من الإيرادات العامة من خلال انشاء صندوق سيادي يتم اللجوء اليه عند الحاجة بدلاً من التوجه نحو الدين الداخلي

6- ضرورة العمل على تطوير الأنظمة المصرفية بما يزيد من قدرتها على المشاركة في الأسواق المالية ويزيد من قدرتها على استيعاب أدوات الدين العام الداخلي.

10- علي، احمد بريهي ، سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 46، لسنة 2015

11- العلي، عادل ، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، المكتبة العالمية للكتب الجامعية، لبنان بدون تاريخ،

12- الفتلاوي، منعم حسن علي ، قياس وتحليل العلاقة بين الدين العام والتجارة الخارجية تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة من 2004-2020، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة كربلاء ، كلية الإدارة والاقتصاد ، لسنة 2023.

13- القريشي، مدحت ، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007،

14- كنعان، علي ، "النقود والصيرفة والسياسة النقدية"، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2012،

15- مجيد، ضياء ، اقتصاديات أسواق المال، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1997، ص 201-203.

16- محمد، اسراء عماد ، ديناميكية الدين العام الداخلي في العراق في ظل تقلبات أسعار النفط العالمية للمدة (2003-2021)، رسالة ماجستير اقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2023،

17- الموسوي ، حيدر يونس، الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، ط 1، 2016

18- نعمان، مصطفى شكري ، ممدوح عطا الله فيحان، قياس وتحليل درجة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في العراق واثره على الدين العام للمدة 2004-2019، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 15، العدد 1، لسنة 2023،

19- يوسف، حسن يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول ، ط 1، دار التعليم الجامعي ، مصر، 2014

1- البنك المركزي العراقي ، الدور التنموي للبنك المركزي العراقي (المعطيات والاتجاهات) ، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، عدد خاص ، 2018.

الجزء الأول

- 2- البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث،
التقرير الاقتصادي السنوي، لعام 2020.
- 3- البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير
الاقتصادي السنوي، لعام 2022.
- 4- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم بحوث
الأسواق المالية ، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق
لعام 2012،
المصادر الأجنبية
- 5- صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المبادئ التوجيهية لإدارة
الدين العام، 2001،
- 6- مالك عبد الرحيم محمد احمد ، ميثم العبيبي إسماعيل، تحليل
استدامة الدين العام الداخلي في العراق للمدة 2003-2017، مجلة
الإدارة والاقتصاد / جامعة المستنصرية ، العدد 123، اذار ، لسنة
2020

- 1- Damodar N.Gujarati and Dawn C.Porter , Basic
Econometrics , 5th Edition , McGraw-Hill , U.S.A
, New York , 2009 ,
- 2- David N. Hyman, The economic application of
public finance from theory to politics, 10th
edition, Cengage learning , USA , 2010 , .
- 3- Dived C. colander-Macroeconomics, sixth edition,
Pearson, 2010, P260
- 4- Yönetimi Politikasının Enflasyona Etkisi
,International Journal of Public Finance ,No.
2,Vol. 3 ,2018,
- 5- William D.Nordhaus:PAUL A.Samuelson,Nineteenth
Edition,Mcgraw Hill,UK,2010,p.p13.
- 6- Yanis Varoufakis, Public debt: An Illusion of
democratic political Economy, 1st Edition,
Palgrave Macmillan, U.K, London, 201
- 7- WB & IMF (2001) Developing Government Bond
Markets"" The World Bank, Washington, D.C.
20433. USA & Intemational Monetary Fund,
Washington, D.C.
- 8- Carl-ludwig Holfrerich et.al, Government Debt,
causes, Effect and limits, Berlin-Brandenburg
Academy of Sciences and Humanities,Vol.76 ,
Berlin, 2016, P.19.
- 9- Frederic S.Mishkin , The Economics of Money,
Banking, and Financial Markets , Eleventh
Edition.

